العقـــد الاجتماعـــي الشـــعبوي في الدول العربية من الازدهار الى الانكسار

إعـداد

د. عصام عيروط

دكتوراه في الدراسات السياسية والقانون العام

أستاذ مساعد في جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي
المركز الرئيسي

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في فكرة العقد الاجتماعي وذلك بالتأصيل النظري من خلال طروحات الفلاسفة أمثال (هوبز، روسو، لوك) كما تم تناول مفهوم الأمة في سياقها التاريخي والتي هي طرف رئيسي بالعقد الاجتماعي وأيضاً تم التطرق الى مفهوم الدولة ونشأتها والتي تمثل الطرف الاخر في العقد الاجتماعي، كما تم البحث في ارهاصات ظهور العقد الاجتماعي الشعبوي في الدول العربية والوقوف على أهدافه وغاياته، إضافة الى ذلك فقد حاول الباحث الإجابة على السؤال الرئيسي في الدراسة وهو: هل العقد الاجتماعي الشعبوي في الدول العربية عقد يحقق الأهداف التي وضع من أجلها أم أنه أداة للتحكم والاستبداد والسيطرة على الشعوب.

ومن أهم النتائج التي تمخضت عنها الدراسة أن الشعبوية متعددة الأنواع ومن أهم أنواعها التي تكرست في الوطن العربي هي الشعبوية الثورية والشعبويَّة الإثنيَّة والدينيَّة، وكان من أبرز مكونات الشعبوية في الوطن العربي تعهد الحاكم بالتوزيع العادل للثروة وزيادة نصيب الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وأما الشعب فيلتزم بالخضوع للنخب الحاكمة وعدم المطالبة ببعض الحقوق والحريات والتداول السلمي للسلطة، هذا وقد أفرزت الشعبوية أنظمة سلطوية أمنية ذات صلاحيات مطلقة فأصبح الرؤساء وأبناءهم في قمة النظام السياسي مدى الحياة، فالشعبوية فكرة تتعارض مع الديمقراطية وما هي الا أداة للتحكم والاستبداد والسيطرة على الشعوب.

الكلمات المفتاحية: الشعبوية، العقد الاجتماعي، الدولة، الأمة، السلطوية.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

Abstract:

This study sought to investigate the social contract concept by theoretically analyzing the claims made by philosophers like (Hobbes, Rousseau, Locke). In order to ascertain its aims and objectives, the social contract and the precursors of the populist social contract in Arab nations were researched. a tool for dictatorship, population control, and control.

The study›s main finding was that populism comes in many forms, with revolutionary populism and ethnic and religious populism being two of the most significant types to have evolved in the Arab world. Populism has generated authoritarian security regimes with absolute powers for the ruling elites and failed to demand some rights and freedoms as well as the peaceful transition of power, leaving the presidents and their sons in charge of the political system for life.

Keyword: Populism, social contract, state, nation, authoritarianism

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

مقدمة

يدل مفهوم العقد الاجتماعي على العقد المبرم بشكل مباشر أو افتراضي بين طرفين كالحاكم والمحكوم أو الحكومة والشعب. يحدد هذا العقد الحقوق الخاصة والمسؤوليات والواجبات بكل فئة، ويمثّل اتفاقاً محدداً بين مجموعة من الأشخاص الذين يساهمون في وضعه وصياغته.

تنطلق فكرة العقد الاجتماعي في أن المواطنين كانوا يعيشون في البداية على الطبيعة التي تشوبها النزاعات والصراعات. خلق هذا الأمر لدى المواطنين الحاجة إلى التفكير في إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم علاقاتهم الاجتماعية بهدف الدفاع عن أنفسهم من الأخطار الخارجية وتنظيم أمورهم الداخلية، والعقد الاجتماعي يعتبر بداية اختمار فكرة الدساتير الحديثة التي قامت على أساس تمثيل الإرادة الشعبية العام. والعقد الاجتماعي في الفلسفة الأخلاقية والسياسية نموذج تبلور في عصر التنوير، ويتمحور حول مدى شرعية سلطة الدولة على الأفراد. وبشكل عام تنادي نظرية العقد الاجتماعي بأن الأفراد يقبلون بشكل ضمني أو صريح أن يتخلوا عن بعض حرياتهم ويخضعوا لسلطة الحاكم مقابل حماية بقية حقوقهم.

بالنظر الى العالم العربي نجد أن البلدان العربية لا تزال تكافح في ظل العقد الاجتماعي الشعبوي غير المستدام، حيث تلعب الدولة دوراً رئيسياً كإحدى طرفيه وتواجه تحديات حقيقية مثل الفساد وانعدام الشفافية وعدم الكفاءة في تقديم الخدمات العامة، مما يقود إلى التراجع في ثقة الشعوب، ويحتاج هذا العقد الاجتماعي تحديثه وإعادة تشكيله وتجديده، لوضع الشعوب في كطرف رئيسي فيه واشراك المواطنين في صناعة القرار السياسي وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة بين الحكومة والشعب.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الإشكالية:

عندما تعم الفوضى والصراعات وتضارب المصالح الخاصة نتيجة عقودٍ طويلة من الاستبداد، يدور الحديث حول ضرورة تنظيم المجتمع ضمن إطار يؤسِّس لتفاهُم مكوِّناته بتغليب المصلحة العامة وتحديد العلاقات بين المجتمع والسلطة السياسية، وهذا ما يُفسِّر مطالبة المجتمع بوضع محدداتِ اتفاقٍ اجتماعيٍّ في الدول التي تسودها هذه الحالة، ويبقى الخوف من عودة الصدامات وتكرار تجارب الاستبداد حاضرًا لدى الطبقة المثقفة.

وبالنظر الى المحاولات التي تهدف الى صياغة عقد اجتماعي في الدول العربية منذ مرحلة الاستقلال حتى اليوم نجد أنها محاولاتٍ شكلية ومشوهة لبناء ما يسمى بالعقد الاجتماعي أو الهوية الوطنية الجامعة، بينما هي في حقيقة الأمر توافقاتٌ دولية وتدخلاتٌ صريحة في ثقافة وقيم المجتمع، أسفرت عن تشوُّهات كبيرة للهوية الوطنية وتهميش كبير لفئات واسعة من المجتمع، مع إيجاد تيارات فكرية وسياسية مصطنعة تدعم هذا التوجُّه.

وهنا يتم الحديث حول طبيعة العقد الاجتماعي المتشكل في الدول العربية، وهل هو محاولة لاختزال مكونات المجتمع وسيطرة مجموعاتٌ منفردة تزعُم تمثيل غالب المجتمع على مقدرات الدولة، أو أنها تُعبر عن هويته بمحاولات صياغة العقد الاجتماعي، ومن هنا يبرز السؤال الرئيس للدراسة وهو: هل العقد الاجتماعي الشعبوي في الدول العربية عقد يحقق الأهداف التي وضع من أجلها أم أنه أداة للتحكم والاستبداد والسيطرة على الشعوب.

نشأة الأمة

من ناحية نظريّة فإن فكرة الأمّة هي من المفاهيم الجدليّة والتي اجتهد المفكرون لوضع تعريف جامع لها، فقد عرّفها إسماعيل عبد

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الكافي بأنّها: «عبارة عن شعب معيّن يرتبط برابطة عرقيّة معينّة ويشترك أفراده في ماضٍ وتراث مشترك وآمال واحدة، ويتحدثون لغة واحدة، وقد يدينون بدين واحد ويجمعهم مصير واحد ويمكن أنْ تتكوّن الدّولة من أكثر من أمّة، وقد تتوزع الأمّة على أكثر من دولة.[١] وكما عرّفتها أماني صالح في كتابها (العلاقات الدوليّة: البعد الديني والحضاري) بأنّها: «جماعة من البشر يربطها الانتماء والولاء لمنهج معيّن قد يشمل تصوراً عقيدياً أو طريقة حياة وسلوك أو كليهما معاً، وتسعى هذه الجماعة عبر فضاء محدّد من التحركات والسّلوكيات الداخلية والخارجية إلى إنجاز وظائف الدفاع عن تلك العقيدة وذلك المنهج أو إظهارهما أو نشرهما في إطار زمني معين».[٢]

وفي المجمل العام فإنّ الأمّة عبارة عن مجموعة من الأفراد تجمعهم صفات مشتركة يمكن أنْ تُكوّن صفات دينية أو اجتماعية أو سياسية أو عرقية، ومفهوم الأمّة مفهوم مركب يرتبط بمفهوم القومية، فالأمّة هي الوجود المادي لمجموعة من الناس،[٣] أمّا القومية فهي الشّعور المعنوي لوجود هؤلاء الناس بمجموعة واحدة. إذاً فالأمّة مجموعة من الناس الّذين يرتبطون فيما بينهم بجامع مشترك أو عدة جوامع، كاللّغة، والأصل المشترك، والدين، والتاريخ، وما إلى ذلك، كما يرتبط هؤلاء الأفراد فيما بينهم بالمصالح المشتركة التي تجمع شملهم وتعمل على زيادة تضامنهم، وتُعتبر الأمّة شخصاً معنويّاً حراً، فهي ليست فقط مجموعة من المواطنين موجودين في مكان معين، ذلك أنّ الأمّة عابرة للمكان والزمان، ومن هنا فإن الأمّة تسمو على مختلف التصنيفات الأخرى، كما أنّ لها قدسيتها في نفوس أبنائها فهي جامعة غير مُفرّقة، وهي التي تُعطي لأبنائها شعوراً بالفخر بأن لهم ماضياً عريقاً، وظهراً قوياً يحميهم، والأمّة لا تتناقض بأي حال

(١) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة: مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٢٨.
(٢) غازي دحمان، قراءة في كتاب العلاقات الدولية - البعد الديني والحضاري: محاولة تعريف رؤية الإسلام للعلاقات الدولية، ٢٠١٧، أنظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/٣BySXF٦
(٣) Renan, E. (١٨٨٢). What is a Nation? In H. B. Nisbet (Ed. & Trans.), Nation and nationalism (pp. ٢٢-٨). University of Chicago Press.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

من الأحوال مع المواطنة، فأرض الوطن تجمع فوقها أشخاصاً من شتى أصقاع العالم، ومن مختلف المِلل والديانات وهي التي بصونها وحفظها يستتب الأمن ويسود الاستقرار.[١]

نشأة الدّولة

يُعرِّف ابن خلدون الدّولة بأنَّها: «كائن حي له طبيعته الخاصة به ويحكمها قانون السببية وهي مؤسسة بشرية طبيعية وضرورية وهي أيضاً وحدة سياسية واجتماعية لا يمكن أنْ تقوم الحضارة إلَّا بها».[٢] والدّولة ظاهرة كغيرها من الظواهر يمكن أنْ تنتهي وتزول فهي غير دائمة ولا مستقرة، ويعلّل ابن خلدون عدم استقرار الدّولة وزوالها بعدم ثبات ظواهر الاجتماع الإنساني على الإطلاق فأحوال العالم والأمم لا تدوم على حال واحد ومنهاج مستقر، فالدّولة هي تَجمع إنساني اجتماعي تتعرض للتّبدّل والتغير.[٣] ويركز ابن خلدون على أنّ عنصر الشعب من أهم العناصر بالدّولة وله الأولوية الدائمة بالسّلطة، هذا وقد قسّم ابن خلدون نظريّة نشأة الدّولة إلى ثلاثة عناصر أساسية بدأها بالعناصر المعنوية والتي تتمثل بالعلاقات والسّلوكيات التي تتسم بها مجموعة من البشر وأيضاً العناصر المادية والتي هي عبارة عن جماعة من الناس تتجمع بشكل حضري وحاكم وإقليم أمّا العناصر المشتركة فبيّن أنّها خليط بين ما هو معنوي وما هو مادي مثل: الجند والمال وتحقيق العدل.[٤]

أمّا (أرسطو) فرأى أنّ غايةَ الدّولة هي تحقيق الخير الأسمى فالفرد هو نواة المجتمع وهو مدنيّ بطبعه أي لا يمكنه العيش بمعزلٍ عن الآخرين، وأن كل توافق بشري هو من أجل تحقيق سعادة الأفراد

(١)عزمي بشاره، يوتيوب، ٢٠٢١/٠٣/٢١، مؤتمر العلوم الاجتماعية الإنسانية: الدورة الثامنة، محاضرة حول الدولة والأمة ونظام الحكم، ملف فيديو، أنظر الرابط الإلكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=_jyeW-V-gds

(٢) رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون العدد ٣٧، مجلة العلوم السياسية، ص ٨١-٨٣.

(٣)جمال صليبا، تاريخ الفلسفة العربية، الدار الإفريقية العربية، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العلمي، ١٩٨٩، بيروت، ص ٦١٢-٦١٣.

(٤) علي سعد الله، الدّولة في الفكر الخلدوني، عمان، دار مجدلاني، ٢٠٠٣، ص ٤٧- ٤٣.

*ابن خلدون: هو عبد الرحمان ابن خلدون (١٤٠٦ م / ١٣٣٢ م) عالم ومؤرخ تونسي ترك تراث مازال ممتد حتى اليوم، من مؤسسي علم الاجتماع الحديث، من مؤلفاته مقدمة ابن خلدون-حسب ما ورد لفيصل عباس في موسوعة الفلاسفة، دار الفكر العربي، ط ١، بيروت، ١٩٩٦، ص ٦٣.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

المنتمين له عن طريق تأمين كل الاحتياجات الطبيعية لهم فالدّولة ليست اشتراك الناس بموقع جغرافي وحيّز مكاني فقط، ولا تتألف فقط لحماية الناس من الأخطار وليس على أساس التبادل التجاري والحياة الاقتصادية المشتركة فقط، مُشدداً على أنّ هذه العوامل يجب أنْ تتحقق في حال نشوء الدّولة القومية لأنّها تُعتبر من شروط نُشوئها واستمراريتها ولكنّها ليست من ماهيتها وكينونتها البنيوية، ويشير (أرسطو) إلى أنّ تكوين الدّولة يقوم بشكل رئيسي على أساس المصلحة، فهو يرى أنّ الناس يجتمعون لتحقيق أفضل ما يستطيعون تحقيقه لسَد حاجاتهم المادية والمعنوية، ويفترض أنّ الدّولة هي ظاهرة طبيعية لأنّ مجموعة العناصر التي تدخل في تكوين الدّولة هي طبيعية أيضاً.[١]

أمّا (أفلاطون) فيتساءل في كتابه (الجمهورية- ٣٨٠ قبل الميلاد) عن ماهية شروط الدّولة المثالية؟ والتي وصفها بالدّولة العادلة، ويقول: هي دولة مكونة من ثلاث طبقات، طبقة اقتصادية هي طبقة التجار والحرفيين وطبقة الحراس وطبقة الملوك يتم تصنيفهم واختيارهم بناءً على عملية تعليمية تربوية معينة تُبرز الفضائل الاجتماعية لديهم.[٢]

ومن جهته رأى (هيجل) أنّ الدّولة جاءت نتيجة للثورة الفرنسية، وهذا ما يُعلل النقد الشديد الذي وَجهه للدولة الإقطاعية والتسلّط المُطلق للنبلاء والاحتقار (الأرستقراطي) للمشاعر القومية، كما يرى أنّ غاية الدّولة الرئيسية هي حرية الإنسان وهو العنصر الطبيعي الذي يجب أنْ يتوفر ليستطيع الإنسان أنْ يتقدم ويتطور في جميع مناحي حياته.[٣]

نستنتج مما سبق أنّ (أرسطو، وأفلاطون، وهيجل، وابن خلدون) يتّفقون على نفس الهدف وهو ضرورة وجود الدّولة، لأنّها تتشكل نتيجة الحاجة الفردية والجماعية فالإنسان بطبعه اجتماعي فلا يمكن له العيش بمفرده، ومن أجل أنْ تُحقق الطبيعة الإنسانية ذروتها

(١) فارس النداف، مفهوم الدّولة عند أرسطو، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٣٧، العدد ٦، ٢٠١٥، ص ٩٨-١٠١.
(٢) أحمد الميناوي، جمهورية أفلاطون: الدّولة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة، حلب، دار الكتاب العربي، ٢٠١٠ ص ٢٧-٢٨.
(٣) حسن هنداوي، التاريخ والدّولة ما بين ابن خلدون وهيغل، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦، ص ٩٠.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

وتوفّر الشروط العقلية اللازمة للحياة الفاضلة يجب أنْ يكون ذلك من خلال الدّولة لأنّ تطور الإنسان وتحسين قدرته لا تكون إلّا في دولة المدينة، إلّا أننا نجد أنّ لكل من (أرسطو وأفلاطون) نظرته الخاصة فمثلا (أفلاطون) يرى أنْ سبب تكوين الدّولة المثالية هو تحقيق العدالة من خلال إيجاد الفرص المتساوية بين الأفراد، ويضع ثقته بالحاكم الفيلسوف، بينما يعتبر(أرسطو) أنّ الحُكم القائم على دستور أفضل بحيثُ تسير بمقتضاه دولته الواقعية، ويُعلل ذلك بأن العلاقة بين الأفراد والمجتمع تختلف عن علاقة أفراد الأسرة الواحدة بعضها ببعض، أمّا (هيجل) فيركز على أنّ غاية الدّولة هي الحرية التي تتجسد بالإنسان وتؤثر على جميع مناحي حياته، أمّا ابن خلدون فيشدد على أنّها ظاهرة طبيعية اجتماعية تتفاعل عواملها بشكل طبيعي وهي قابلة للتطور والتغيير، مشيراً إلى أنّ أهم عامل من عوامل الدولة هو الشعب.

أمّا في العصر الحديث فإن جذور كلمة الدّولة تعود للغة اللاتينية لكلمة (Position) التي تعني الوقوف، كما برز مصطلح الدّولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تَطور مصطلح الدّولة واستخدم التعبير اللاتيني (Publicae) والذي يعني الشؤون العامة[1] كما عرَّفت موسوعة (لاروس Larousse) الفرنسية الدّولة بأنّها: «مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة». أمّا فقهاء القانون الدستوري فعرّفوا الدّولة بأنّها: «كيانٌ إقليميٌ يمتلك السّيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه»[2]. أمّا التعريف الدارج بين الباحثين لمفهوم الدّولة فهو تعريف المفكر الألماني (ماكس فيبر Max Weber) إذْ عرَّفها بأنّها: «منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معيّن من الأراضي»[3].

(I) WordSense English dictionary: Synonyms, word origin & meanings, ٢٠٢٢, see: https://www.wordsense.eu

(٣) Rubinstein, William D., and Patrick von Maravic. "Max Weber, Bureaucracy, and Corruption." In The Good Cause: Theoretical Perspectives on Corruption, edited by Gjalt de Graaf, Patrick von Maravić, and Pieter Wagenaar, Ist ed., ٣٥-٢١. Verlag Barbara Budrich, ٢٠١٠. http://www.jstor.org/stable/j.ctvbjVk0p.٦.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

إن نشأة الدّولة الحديثة بعد مؤتمر (وستفاليا) في العام ١٦٤٨م هي إحدى حقائق الحياة السياسية المعاصرة التي رسّخت الدّولة بشكل تدريجي إلى أنْ أصبحت تُشكل اللبنة الأولى في بنية النظام الدولي الراهن، فعدد الدول الأعضاء في الأمم المُتّحدة قد ناهز الـ(١٨٥) دولة في حين أنّ عدد الدول الأعضاء في عصبة الأمم لم يتجاوز (٤٠) دولة ما بين الحربين العالميتين حيثُ ازداد عدد الدول بصورة كبيرة عن طريق التفكك والانفصال مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى مجموعة من الدول التي أصبحت دول مستقلة على المستوى الدولي، وقد يتم الانفصال نفسه بطريقة سِلمية كما حدث في دولة (تشيكوسلوفاكيا) وقد يحدث بوسائل عنيفة أو بالحرب كما حصل في دولة يوغسلافيا، وهناك عدة طرق لنشأة الدول الحديثة إمّا عن طريق الوحدة كالدول الأوروبية أمثال (ألمانيا وإيطاليا) خلال القرن التاسع عشر وبعض الدول العربية مثل: اتحاد (سورية ومصر) في دولة واحدة (الجمهورية العربية المُتّحدة) في عام ١٩٥٨م، واتحاد ست إمارات عربية خليجية ليشكلوا معاً دولة الإمارات العربية المُتّحدة.[١]

علماً أنّ من الأمور الرئيسة التي يجب أن تتوفر لإنشاء الدّولة: (الأرض، والشعب، والسّلطة) كما يجب على الدّولة أنْ تكتسب اعتراف المجتمع الدولي بها لكي تتمكن من القيام بوظائفها بالشكل الصحيح بدون صعوبات أو معوّقات، وبعملية الاعتراف الدولي تُمنح الشخصية القانونية للدولة والانضمام إلى المجتمع الدولي كدولة جديدة لها مجموعة من الحقوق وعليها مجموعة من الواجبات، أمّا قضية الاعتراف بالحُكومة الجديدة تَرِدُ بعد التغييرات الكبيرة والمفاجئة والتي تتم عبر ثورة شعبية أو انقلاب عسكري والاعتراف بالحُكومة يشمل ضمنياً الاعتراف بالدّولة أمّا الاعتراف بالدّولة لا يُحَتِم الاعتراف بأي حكومة يمكن أنْ تسيطر على هذه الدّولة.[٢]

وبناء على ما سبق فان الدّولة حاجة ملحّة للمجتمع ويعتمد بِناءها

(١) فيصل المرعشي، الموسوعة السياسية، مفهوم الدّولة - The Concept of State، ٢٠١٨، أنظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/٣apThtW
(٢) فيصل المرعشي، مرجع سابق.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

وتطورها على المجتمع وقدرة نُخبِه على الانصهار في هذا المجتمع، وأيضاً طبيعة التجاذبات السّياسية والمؤسّساتية التي من خلالها تُفرَز السياسات العامة في الدّولة، كما تساهم البيئة الدولية بشكل كبير في بناء الدّولة وخاصة الدول النامية لكي لا تقع هذه الدّولة تحت سيطرة دول أو جماعات معادية، ومن المهمّات الرئيسية للدولة إدارة المجتمع و تنميته وتطويره بما يخدم مصالحه وأهدافه، والدّولة تتغير وتسمو بنخبها وآلياتها وسياساتها، وتَقوى ببناء مؤسساتها وتماسك مجتمعها فالمجتمع المعاصر لا يمكن أنْ ينمي نفسه في ظل غياب الدّولة فعندما تغيب الدّولة أو تنحرف عن مسارها تسود الفوضى وينهار المجتمع وتنتشر النّزاعات والحروب، فالدّولة هي الناظم للمجتمع وتفاعلاته، وقد دخلت على الدّولة المعاصرة تطورات جديدة بدخول عوامل وفواعل فوق قومية من المجتمع نفسه وأصبحت هذه الفواعل تنافس الدّولة على قيادتها للمجتمع.[1]

وعليه فالأمة والدولة بحاجة الى ضابط للعلاقة فيما بينهما تتحدد بموجبه الحقوق الخاصة بكل فئة والواجبات المفروضة عليها وذلك بهدف تحقيق الصالح العام وتدبير الشّأن العام والسعيُّ وراء مصلحة الشعب، وهذا الضابط هو العقد الاجتماعي، والشكل التالي يوضح العلاقات الافقية بين المجتمع والدولة على حد سواء.

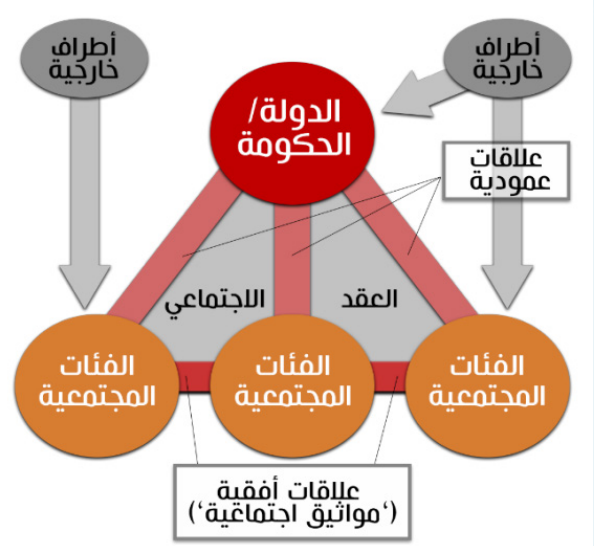

(١) ميلود عامر حاج، بناء الدّولة وانعكاساته على واقع الدّولة القُطرية العربية، دراسات (١٩٥): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤، ص ١٧-٤٦.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

تكتسب العقود الاجتماعية أهمية بارزة لاحتوائها على القواعد الصريحة والضمنية للعلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث تبين هذه القواعد حقوق وواجبات كل طرف وتعزز شرعية الحكم مما يعمل على زيادة قابلية المناخ السياسي والشرعية المادية، وتعزز أيضاً من تأثير المجتمع في العملية التوزيعية لموارد الدولة، كما أن دراسة العقود الاجتماعية تساعد في فهم تطور العلاقات بين الدولة والمجتمع وتجيب عن السؤال المتعلق بمدى تكريس الطابع السلمي أو العنيف الذي يهيمن على العلاقة بين المجتمع والدولة والى أي مدى يؤثر التدخل الأجنبي على العقد الاجتماعي وحيثياته، هذا وتتميز العقود الاجتماعية بثلاثة محددات أساسية أولها نطاقها والذي يتمحور حول الأطراف المتعاقدة وحيزها المكاني وثانيها محتوى العقد الاجتماعي وثالثها البعد الزماني الذي يبين بداية العقد ومدته ونهايته.[1]

يتضمن نطاق العقود الاجتماعية الأطراف المتعاقدة والتي تشمل الدولة وفئات المجتمع ونطاق نفوذهم والمناطق التي يتضمنها هذا العقد وليس شرطا أن تكون الدولة التي تكون طرفا في العقد تمثلها حكومة وربما تكون سلطة تحتكر في منطقة معينة حتى وان كانت حدودها متحركة كالميليشيات والتنظيمات أو كشبه دولة (quasi states) اما المجتمع كجهة رئيسية في العقد الاجتماعي فيمكن أن يتضمن أصحاب المصالح العشائر والجماعات القبلية والطبقات الاجتماعية، وحسب أدبيات العقود الاجتماعية ليس شرطا موافقة جميع المقيمين بالدولة على العقد الاجتماعي لكي يكون شرعيا ويكفي موافقة مجموعات معينة في حال امتلاكها التأثير اللازم على المجتمع لشرعنة العقد الاجتماعي وقد تكون هذه المجموعات دينية أو عرقية أو قوى اقتصادية او مجموعات إقليمية أو طبقات اجتماعية، بالإضافة الى أن المساحة التي يشملها العقد الاجتماعي هي المساحة التي يسيطر عليها أطراف العقد فيمكن للعقد الاجتماعي أن يتجاوز الحدود الوطنية مثل شبه الدولة التي أسسها داعش في مساحات من سوريا والعراق وكذلك شبه الدولة التي اسسها الاكراد في

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

شمال سوريا.[١]

أما عن محتوى الالتزامات التي تتعاقد على أساسها أطراف العقد الاجتماعي فقد توفر الدولة الحماية من التهديدات الداخلية والخارجية وانفاذ القانون كما توفر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والفرص الاقتصادية وإتاحة المجال للمجتمع المشاركة في صنع القرار السياسي، على الجانب الاخر يلتزم المجتمع الاعتراف بشرعية الحكم ودفع التزاماته مثل الضرائب وأي تصير من طرف الدولة في التزاماتها يؤدي الى ضعف الاستقرار السياسي وهنا تظهر الدول الهشة والدول الفاشلة،[٢] ويبين الشكل التالي طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة الناتجة عن العقد الاجتماعي.

(١) Loewe, Markus / Bernhard Trautner / Tina Zintl, The Social Contract: An Analytical Tool for Countries in the Middle East and North Africa (MENA) and Beyond, German Development Institute, ٢٠١٩, pp ٣-١.
(٢) Ibid, p ٢.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

العلاقة بين المجتمع والدولة الناتجة عن العقد الاجتماعي

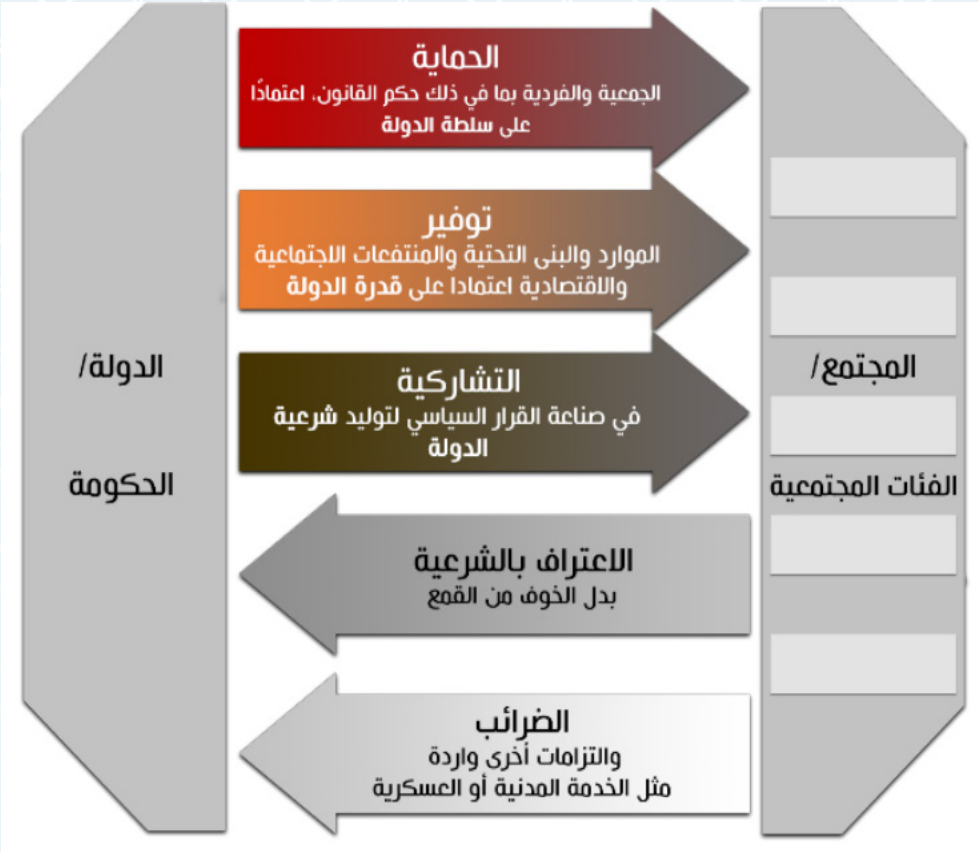

العقد الاجتماعي

تنطلق الفكرة النظرية للعقد الاجتماعي أن الناس يعيشون معًا في المجتمع وفقًا لاتفاقية تحدد قواعد السلوك الأخلاقية والسياسية. يعتقد بعض الناس أننا إذا عشنا وفقًا لعقد اجتماعي، فيمكننا أن نعيش بشكل أخلاقي باختيارنا. على مر القرون حاول الفلاسفة منذ عهد سقراط وصف العقد الاجتماعي المثالي وشرح كيف تطورت العقود الاجتماعية القائمة. فقد قال الفيلسوف ستيوارت راشيلز أن الأخلاق هي مجموعة القواعد التي تحكم السلوك التي يقبلها العقلاء بشرط أن يقبلها الآخرون أيضًا.[١]

يمكن أن تكون العقود الاجتماعية صريحة مثل القوانين أو ضمنية

(١) Social Contract Theory, Ethics Unwrapped - McCombs School of Business – The University of Texas at Austin, ٢٠٢٢. https://ethicsunwrapped.utexas.edu/glossary/social-contract-theory

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

مثل رفع يد المرء في اثناء الدرس للتحدث. غالبًا ما يُستشهد بدستور الولايات المتحدة كمثال واضح على جزء من العقد الاجتماعي والذي يحدد ما يمكن للحكومة أن تفعله وما لا تستطيع فعله ويكون لزاما على الأشخاص الذين يختارون العيش في أمريكا على أن تحكمهم الالتزامات الأخلاقية والسياسية المنصوص عليها في العقد الاجتماعي الذي يحدده الدستور. في الواقع بغض النظر عما إذا كانت العقود الاجتماعية صريحة أو ضمنية فإنها توفر إطارًا قيمًا للتناغم في المجتمع.[١]

اختلفت النظريات الفكرية والسياسية الخاصة بنشأة الدول والحكومات وأنظمة الحكم فيها، وتباينت أساليبها الفكرية والعقائدية نتيجة اختلاف المفكرين والفلاسفة حول أصل نشأة الدّولة ومرجعياتها، ومن أهم هذه النظريات النظريّة (الثيوقراطية) والتي تتمثل في نظريّة (الحق الإلهي) والنظريّة الديمقراطية والتي تتمثل في العقد الاجتماعي، حيثُ تُعتبر نظريّة الحق الإلهي من النظريات القديمة التي استخدمها ملوك (فرنسا) في العصور الوسطى لإضفاء شرعية على حُكمهم في مواجهة الضغط الشعبي، وقد لعبت الكنيسة في هذا المجال دوراً كبيراً حتى أنّها كانت تمنح للأفراد صكوك الغفران (Indulgentia).[٢] أمّا نظريّة العقد الاجتماعي فقد برزت في مطلع العصور الحديثة وازدادت أهميتها في نهاية العصور الوسطى نتيجة لزيادة نشاط المجتمع المدني وظهور الجمعيات الخيرية، وقد أحدثت هذه النظريّة أثراً كبيراً في تاريخ الفكر الأوروبي منذ القرن الثامن عشر حتى وقتنا الحاضر، ولأهمية هذه النظريّة وأثرها في نشأة الدّولة الحديثة سيتم تناولها لكي نقف على كيفية نشأة الدّولة العربية.

وقبل أنْ نبدأ في عرض هذه النظريّة لا بد لنا من التفريق بين الدستور والعقد الاجتماعي، فالعقد الاجتماعي هو منشأ لأمة جديدة، أمّا الدستور فهو أداة تنظيمية لكيان موجود فعلياً، فلا يمكن للدستور

(١) Ibid,

(٢) صك غفران بالإنجليزية (Indulgence) هو وثيقة كانت تمنح من الكنيسة الرومانية الكاثوليكية مقابل مبلغ مادي يدفعه الشخص للكنيسة يختلف قيمته باختلاف ذنوبه، بغرض الإعفاء الكامل أو الجزئي من العقاب على الخطايا والتي تم العفو عنها. يتم ضمان صكوك الغفران من الكنيسة بعد أن يعترف الشخص الآثم وبعد أن يتلقى الإبراء.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

أنْ يُنشئ أمة، فالأمّة تنشأ عن طريق العقد الاجتماعي، فعلى سبيل المثال أنشأ الدستور الألماني دولة على جزأين من أرض الأم الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، إذاً فالدستور هو أداة مساعدة في تطور الأمم وتقدمها وليس له علاقة بالعقد المؤسس لوجودها. في الحالة العربية اكتسبت الدول العربية شرعية من خلال دساتيرها بدون عقد اجتماعي بين الشعب والطبقة الحاكمة، فالأمّة العربية بحاجة إلى العقد الاجتماعي والذي من دونه لن تنشأ بشكل طبيعي، وسوف تبقى ذات طبيعة هجينة ومشوهه، ناهيك عن تدخل الكيانات الخارجية بصياغة الدساتير العربية.[١]

حسب تصور (هوبز) فإن العقد الاجتماعي يُلزم الأفراد بأن يتخلوا عن حقوقهم مقابل السلام والعدل الذي سوف يحققه لهم الحاكم أو الطبقة الحاكمة، ويكون هذا العقد دائماً غير قابل للفسخ فما دام الأفراد فوضوا أمرهم إلى الحاكم فلا يجوز لهم مسائلته، وليس أمامهم سوى الخضوع والطاعة له، هذا وفضّل (هوبز) الحُكومة المَلكية على غيرها من الحكومات لأنها من وجهة نظره أفضل وسيلة لتحقيق الأمن والسلام، ولما فيها من الخير للملك وللرعية، وبهذا حاول تبرير المَلكية الاستبدادية المطلقة، وقد قسّم الدول إلى ثلاثة أنواع: النوع الأول، هو عندما يُسند الحُكم إلى شخص واحد تكون حكومة مَلكية، أمّا إذا مُنح الحُكم إلى عدة أشخاص فتكون حكومة ديمقراطية، أمّا إذا تولى الحُكم مجلس يكون الحق فيه للتصويت لمجموعة محددة من المواطنين فتكون حكومة (أرستقراطية)[٢] وهذه الحكومات كما عبّر عنها الكُتاب اليونان والرومان فقالوا: إنّ الحُكومة المَلكية هي حكومة طغيان والحُكومة الديمقراطية هي حكومة الفوضى، والحُكومة الأرستقراطية هي حكومة (أوليغاركية).[٣]

(١) رضوان السيد، الشرعية الدستورية والعقد الاجتماعي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، مج ١٠، ع ١٠٣، ١٩٨٧، ص ١٢٠.
(٢) وتعني، وهي شكل من أشكال الحكومة يتميز بأن الحكم يكون بواسطة خير المواطنين لصالح الدّولة أي سُلطة خواص الناس، وسياسياً تعني طبقة اجتماعية ذات منزلة عليا تتميز بكونها موضع اعتبار المجتمع، وتتكون من الأعيان الذين وصلوا إلى مراتبهم ودورهم في المجتمع عن طريق الوراثة.
(٣) الأوليغاركية Oligarchy أوالأوليغارشية أو حكم الأقليّة، وهي شكل من أشكال الحكم بحيثُ تكون السّلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السّلطة العسكرية، وكلمة «أوليغاركية» مشتقة من الكلمة اليونانية أوليغارخيا (ὀλιγαρχία) وغالباً ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية يسيطر عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والقوة من جيل لآخر.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

أمّا (لوك) فقد عارض فكرة الدكتاتورية السياسية وتَفرد الحاكم بالتشريع المطلق مشدداً على حرية الشعب وحقه في الثورة على الحاكم إذا استبد في حُكمه وعرّض مصالح المواطنين للخطر، وأيضاً عارض السّلوك الهمجي للمجتمع وأرجع سلوك المجتمع إلى الاحتكام للقانون الطبيعي الذي يعمل على حفظ الحقوق ويضمن التعاون بين أفراد المجتمع.[1]

من جهته يَعتبر (جون لوك) أنّ السّلطة التّشريعيّة هي أعلى سلطة في الدّولة ويمكن للسلطة التنفيذية أنْ تشاركها في سن القوانين، ولذلك تكون كل من السلطتين مقيدة بالأخرى، بحيثُ لا تملك أي من السلطتين سُلطة مطلقة لأنّ الأفراد الذين أنشؤوها لا يملكون سلطة مطلقة، وتكون السّلطة التنفيذية مسؤولة أمام السّلطة التّشريعيّة ولا يَصح أنْ تكون السّلطة في يد جهة واحدة، لأنّ ذلك يؤدي إلى فقدان الحرية، كما وضع (لوك) شرطاً لمنح صفة المشروعية للسلطة العليا وهو الإجماع، لأنّ القانون الطبيعي يَحكم علاقة الأفراد على أساس الحرية والعدل والمساواة، فالحرية لا تكمن في أنّ الفرد يستطيع إشباع رغباته بكافة الوسائل المتاحة بل تكون في محافظته على حرية أفراد مجتمعه، لأنّ القانون الطبيعي يمنعهم من أنْ يسلبوا حرية بعضهم البعض، هذا ولا يمكن إخضاع الإنسان للسلطة السياسية إلّا بموافقته التامة.[2]

أمّا (جان جاك روسو) فيُرجع السّيادة إلى الشعب ويصفه بأنه مصدر السلطات، فالذي يملك الشرعية والذي يمنحها للحكومة إنْ كانت ديمقراطية أو أرستقراطية أو ملَكية هو الشعب، وهو الذي يملك حق التشريع وهو مؤسس القوانين، فإرادة الشعب هي القانون، فتحديد شكل الحكم والحاكم وحدود الحُكم يجب الرجوع فيها إلى الشعب، والحُكومة المؤسسة على هذا النهج تسمى حكومة ديمقراطية، فكلما كانت مشاركة أفراد الشعب كبيرة كانت الحُكومة أقل عنفاً

(١) سامي شهيد مشكور، أصل الدّولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي: هوبز، ولوك وجان جاك روسو وأثرها في الفكر المعاصر، جامعة الكوفة: كلية الآداب، مجلد ٥، عدد ١٢، ٢٠١٢، ص ١٨٠- ١٨١.

(٢) صباح كريم رياح الفتلاوى، نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي: دراسة مقارنة، جامعة الكوفة- مركز دراسات الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة عدد ١٠، ٢٠١١، ص ١٠٨.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

وتطرفاً واستبداداً، فأكثر الحكومات تطرفاً وعنفاً هي الحُكومة الملَكية، والحُكومة الديمقراطية هي الحُكومة الأقل تطرفاً وعنفاً.[1] هذا وقد أضاف (روسو) بُعداً جديداً لنظريّة العقد الاجتماعي في كتابه (العقد الاجتماعي ١٧٦٢م) الذي عُد في حينه إنجيل الثورة الفرنسية، والذي يبيّن فيه أنّ الإنسان وُلِد حراً متساوياً مع غيره في الحقوق، وللحفاظ على هذه الحرية والمساواة أنشأ الأفراد حكومة تعمل بإرادتهم تستمد السّلطة منهم بموجب عقد بين الطرفين، فإذا لم تلتزم الحُكومة بما تم الاتفاق عليه وأساءت استخدام السّلطة وجب عزلها وإنشاء حكومة جديدة، هذه الأفكار انتشرت في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر وأدّت إلى زيادة الفجوة بين الشعب والمَلك، لأنّ العقد الاجتماعي لن يكون شرعياً إلّا إذا أجمع عليه الأفراد المُكونون للجماعة بحرية تامة وصهروا إرادتهم الشخصية في إرادة عامة مشتركة، وهذا العقد لا يستمد قوته من موافقة الأفراد عليه فقط، بل أيضاً من طريقة استخدام هذا العقد وغاياته التي يسعى إلى تحقيقها، فلن يكون هذا العقد سليماً إلّا إذا حقق للأفراد حياة أفضل، فالسّلطة عامة يمكن أنْ تنقل من كيان إلى آخر، أمّا الإرادة فهي خاصة بإرادة الأفراد ولا يمكن لها أنْ تنقل من كيان لآخر.[2]

بهذا الطرح فإن فالعقد الاجتماعي هو اتفاق الأفراد فيما بينهم على إقامة سلطة مطلقة يأتمر الجميع بأوامرها ويلتزم بتنفيذ قراراتها، فلا يقف العقد الاجتماعي عند تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم فقط بل يهدف أيضاً إلى تحديد العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع.

وعليه، سوف يتم في الفرع الأول مناقشة العقد الاجتماعي الشعبوي في الدول العربية وتحديد ماهيته وأهم مرتكزاته وفاعليته، وطبيعة الأنظمة السلطوية الذي أفرزها.

(١) سامي شهيد مشكور، مرجع سابق، ٢٠١٢، ص ١٩٠.
(٢) صباح كريم رياح الفتلاوى، مرجع سابق، ص ١٠٩-١١٠.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

العقد الاجتماعي الشعبوي في الدول العربية

يُحدّد بعض قواميس اللّغة معنى مصطلح الشعبويَّة «بأنَّها خطاب سياسي موجَّه إلى الطبقات الشعبيَّة قائم على انتقاد النظام والمسؤولين والنُّخب». وحسب (مارك غلورباي) فالشعبويَّة هي: «البحث من قبل سياسيين يحظون بكاريزما عن دعم شعبي مباشر في خطاب عام يتحدَّى المؤسَّسات التقليديَّة الديمقراطيَّة».[١]

وتتعدد أنواع الشعبوية فهناك الشعبوية الثورية والتي يمكن أنْ يكون بطلها شخصية كاريزماتيه، مثل الشعبوية التي ظهرت بعد استقلال الدول العربية متمثلة بأشخاص مثل: (جمال عبد الناصر والحبيب بورقيبه ومعمر القذافي وصدام حسين) ويمكن أنْ يكون بطله المواطن العادي غير المتحزّب كالتي ظهرت مع ثورات ما عُرف بالربيع العربي، وهناك أيضاً الشعبويَّة الإثنيَّة والدينيَّة وبتعبير أدق الطائفيَّة أو المذهبيَّة، حيثُ تتعلّق هذه الشعبوية بالهُويَّة والخصوصيَّة والشعور بالانتماء لمجموعة موحَّدة في إطار نظام نسقي، وتظهر هذه الشعبوية خاصة الأزمات التي تكابدها بلدانها مستخدمة العواطف والمشاعر والادعاء بتمثيل مجموع الشعب والدفاع عن حقوقه والتحيز لمصالحه، ويمكن لهذه الشعبوية أنْ تكون في المعارضة أو تصل إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع.[٢]

وتتميز الشعبوية بأنها ليست عقيدة سياسيَّة أو أيديولوجيا، فهي تتخذ من الاحتجاج وردود الأفعال مواقف تتبناها حركات أو أشخاص مدّعين انتسابهم إلى الشعب والتعبير عنه على الرغم من أنّها تفتقر لمشروع سياسي واضح ومحدَّد، ونلاحظ هنا الفرق الواضح بينها وبين الديمقراطية التي تستند إلى مؤسَّسات وقوانين وآليَّات حُكم وتداول سلمي للسلطة، وتؤمن بمبدأ الفصل بين السلطات، وتعتمد على الشفافية والمسائلة والمحاسبة والحرية، وتقوم على علاقات

(١)Gandesha, Samir. "Understanding Right and Left Populism." In Critical Theory and Authoritarian Populism, edited by Jeremiah Morelock, ٧٠–٩٤٩. University of Westminster Press, ٢٠١٨. https://doi.org/١٠.٢٣٠٧/j.ctv٩hvtcf.٧.

(٢)Mounk, Yascha. "After Trump, Is American Democracy Doomed by Populism?" Council on Foreign Relations, ٢٠٢١. http://www.jstor.org/stable/resrep٣١١٤٤.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

محددة بين الشعب والطبقة الحاكمة تكون السّيادة والكلمة النهائية فيها للشعب، كما ترفض الشعبوية التعدّديَّة والاعتراف بالآخر، لأنّ تمثيل الشعب من اختصاصها وحدها فلها الحق وحدها بتمثيل الشعب الأمر الذي عبر عنه الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) حين خاطب جمهوره قائلًا: «نحن الشعب، من أنتم؟» قاصداً خصومه وأعداءه، ولا يختلف هذا الخطاب عن الجملة التي كان لويس الرابع عشر يردّدها وهي: «الدّولة أنا، وأنا الدّولة»، كل ذلك يشير ذلك إلى تعارض الشعبوية مع الديمقراطية التي تَعتبر إيمانها بالتنوّع وقبولها بالتعدديَّة والاعتراف بالآخر من أهم منطلقاتها.[١]

جدير بالذكر أنّه وبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩م-١٩٤٥م) تمكنت حركات التحرر العربية من طرد المستعمر الأوروبي (البريطاني والفرنسي) وقامت بإعلان الجمهوريات المستقلة لكي تملأ الفراغ السياسي الذي خلَّفه جلاء الاستعمار، فشكلت حكومات ما بعد الاستقلال وأسقطت الطبقة الحاكمة التي لم تنجح في تحقيق الاستقلال وبقيت راضخة للاستعمار ومتساوقة معه كما في سوريا والجزائر ومصر والسودان والعراق، وبعد تشكيل الجمهوريات العربية أحكم ضباط الجيوش في مصر والجزائر قبضتهم على الحكم في الجمهوريات الحديثة واستفردوا به وهمشوا القوى الحزبية والسياسية التي شاركت في النضال ضد المستعمر، واستمر العسكر في السيطرة على الحكم ليشمل سوريا التي استقلت أيضاً عن الاستعمار الفرنسي وشهدت انقلابات عسكرية متكررة طوال عقدي الخمسينيات والستينيات وتم إسقاط النُّخب المدنية فيها، كما أسس ضباط في الجيش اليمني الجمهورية العربية اليمنية في العام ١٩٦٢م على أنقاض المملكة المتوكلية، وفي ليبيا التي أسقط نظامها السياسي انقلاب معمر القذافي في ١٩٦٩م أمّا تونس ولبنان فصمدت أمام العسكر ونجحت في إبقاء الجيش بعيداً إلى حد ما عن السياسة.[٢]

(١) المرجع نفسه.
(٢) عمر حمزاوي، في تفسير احتجاجات العرب: بحث الحكام والمواطنين عن عقد اجتماعي جديد، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٩، أنظر الموقع الإلكتروني: https://carnegie-mec.org/2019/12/17/ar-pub-80615

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

ولكن نُخب الحُكم المدنية والعسكرية نهجت نفس النهج بالحكم ومتعلقاته السياسية والاجتماعية والسياسية وراهنت على عقد اجتماعي شعبوي ذي مكونين رئيسيين: المكون الأول، هو تقديم وعود من جانب الحُكام بالتوزيع العادل للثروة وزيادة نصيب الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، إضافة إلى اتباع خطط تنموية تعمل على تحسين مستوى المعيشة وتطوير التعليم وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل، أمّا المكون الثاني: فتمثل في التزام الأفراد بالخضوع للنخب الحاكمة وعدم المطالبة ببعض الحقوق والحريات العامة، التي من أهمها حرية التعبير عن الرأي والحق في الرقابة على الحُكام عبر قنوات قانونية، والتنازل عن الحق في التداول السلمي للسلطة والتخلي عن الانتخابات النزيهة.[١]

هذا وقد أفرز العقد الاجتماعي الشعبوي في كثير من الجمهوريات العربية أنظمة سلطوية تمتع بها الحكام بصلاحيات مطلقة، وعطّلوا آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة للمؤسسات التنفيذية والمؤسسات التّشريعيّة والقضائية والدينية، وهيمنوا على التنظيمات والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والأحزاب السياسية، ورفدوا المؤسسات الأمنية بميزانيات كبيرة ليتوفر لهم القدرة على ضبط المجتمع وتتبع المواطنين ونشاطاتهم وخاصه المعارضة إنْ خرج أفرادها على فريضة طاعة الحكام فأصبح الوضع السياسي في الدّولة متأرجحاً بين حفاظ الزعماء على مناصبهم ووقاية أنظمتهم من محاولات الانقلاب، وبين انتظار المواطنين و تأملهم في التوزيع العادل للثروة وتحسين مستويات المعيشة وفرص التعليم والتوظيف التي من أجلها تنازلوا عن بعض حرياتهم العامة بهدف تحسين الوضع الاجتماعي لهم وخوفاً من قمع الأنظمة.[٢]

عمل ذلك على تثبيت حُكم النظم السلطوية في الجمهوريات العربية فأصبح الزعماء وكأنهم رؤساء مدى الحياة (معمر القذافي ١٩٦٩م-٢٠١١م ومحمد حسني مبارك ١٩٨١م-٢٠١١م والحبيب بورقيبة ١٩٥٧م-١٩٨٧م وحافظ

(١) جوزيف بلحوط، بيري كاماك، مرجع سابق.
(٢) عمر حمزاوي، مرجع سابق.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الأسد ١٩٧١م-٢٠٠٠م) وشكّلوا حولهم هالات القادة الكاريزميين والأبطال المنقذين، وهجرت الأغلبيات العربية شؤون السياسة والاقتصاد هذا وقد شهدت عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات نجاحات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فانخفضت معدلات الفقر وتحسّن مستوى المعيشة وجودة خدمات التعليم والتوظيف والرعاية الصحية، وذلك لضخ الأموال المتأتية من النفط والموارد الطبيعية للصحة والتعليم وخلق فرص للتوظيف بدون أية تخطيط، وهذا ما أحدث طفرة ما باتت تتراجع وتنحصر بعد عدد قليل من السنوات.[١]

ومع نهاية ثمانينيات القرن العشرين بدأت فاعلية العقد الاجتماعي الشعبوي في تنظيم العلاقة بين الحكام والمواطنين في الجمهوريات العربية تنخفض، وأيقنت الشعوب بعدم التزام القادة بوعودهم التي قطعوها مثل: التوزيع العادل للثروة وزيادة نصيب الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من الموارد العامة الذي أدَّى إلى تعثر خطط التنمية وزيادة البطالة في القطاعين الخاص والعام وانخفاض دخل المواطنين و تراجع جودة التعليم والصحة، فانكمشت الطبقة الوسطى وزادت الفجوة بين طبقات المجتمع، كما انتشر الفساد في القطاعين العام والخاص وانحصرت الثروة في أيدي الطبقة الحاكمة المدنية والعسكرية على حد سواء، كما غابت المساءلة والمحاسبة والرقابة، فاتجهت الجموع إلى الاحتجاج طلباً للتغيير كما حصل في انتفاضات الخبز في مصر بالعام ١٩٧٧م وفي تونس بالعام ١٩٨٤م وفي الجزائر في الأعوام ١٩٨٤م و١٩٨٨م.[٢]

كما زادت ضُغوط المؤسسات النقدية العالمية والدّولة الغربية المانحة على الجمهوريات العربية لإطلاق قوى السوق من جديد من خلال خصخصة الشركات العامة، وتخفيض الإيجارات السكنية وتسعير المواد التموينية والمستلزمات بهدف توزيع الثروة بشكل عادل وزيادة نصيب الأغلبية الفقيرة، كما أدَّى انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي بين الأعوام ١٩٨٩م و ١٩٩١م إلى مزيد من الضغط

(١) أحمد رجب، خابت آمالهم ولم يصبحوا رؤساء، العربية، ٢٠١٢، أنظر الموقع الإلكتروني: https://p.dw.com/p/١٤OzT
(٢) عمر حمزاوي، مرجع سابق.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

على الجمهوريات العربية وضرورة التزامها بما تمليه عليها الدول الغربية، فالأزمات التنموية والتراجع الاقتصادي والأزمات المجتمعية والضغوط التي مارستها الدول الغربية أدّت مجتمعة إلى سقوط العقد الاجتماعي الشعبوي المُنظِم لعلاقة الحكام والمواطنين.[١]

أمّا ما بين تسعينيات القرن العشرين وانتفاضات(٢٠١١م-٢٠١٢م) فقد جوبهت الاحتجاجات الشعبية من قبل نخب الحكم السلطوية مرةً بالقمع كما في الجزائر وسوريا، ومرةً بالانفراجات الديمقراطية الجزئية كما في تونس ومصر واليمن، ومرةً أخرى بتقديم التنازلات الاقتصادية والاجتماعية، وأخرى بالتمسك بسياسات الإصلاح الهيكلي والمراهنة على سطوة الطوائف كما في لبنان، أو بالقبضة الحديدية للأجهزة الأمنية كما في بقية الجمهوريات العربية.[٢]

ففي الأعوام (٢٠١١م و ٢٠١٢م) اجتاحت الانتفاضات الديمقراطية والاحتجاجات الاجتماعية معظم أنظمة الحُكم السلطوي في الجمهوريات العربية مثل: تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، وفي الأعوام (٢٠١٣م – ٢٠١٨م) عصفت موجة أخرى من الاحتجاجات بالدول العربية هدفت إلى المطالبة بالتغيير الديمقراطي وبالقضاء على الفساد وبالتوزيع العادل للثروة، وفي العام ٢٠١٩م تجددت الاحتجاجات في السودان والجزائر والعراق ولبنان ورفع المحتجون شعارات منددة بالفقر وبالمعاناة الاقتصادية، مطالبين بإسقاط النُّخب الحاكمة التي طالما عاشت على الاستبداد والفساد وغذّت الطائفية. وبسقوط العقد الشعبوي استمرت حالة الصراع بين نُخب الحكم والشعوب، حيثُ بدأ الطرفان بالبحث عن بدائل لتنظيم العلاقة بينهما من خلال عقد اجتماعي جديد تتحلل فيه النُّخب الحاكمة من مسؤولياتها الأبوية تجاه الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وإخراج المواطنين من دائرة طاعة الحكام وإخضاعهم للرقابة والمساءلة والمحاسبة.[٣]

---

(١) Dibb, Paul. "The Russian Threat to International Order." Why Russia Is a Threat to the International Order. Australian Strategic Policy Institute, ٢٠١٦. http://www.jstor.org/stable/resrep٠٤٢٢٩.٦.

(٢) The 'Arab Spring': Five years on: Protesters took to the streets across the Arab world in ٢٠١١, pushinnesg their leaders to end decades of oppression, Amnesty international,٢٠١٦.
https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/٠١/٢٠١٦/arab-spring-five-years-on

(٣) عمر حمزاوي، مرجع سابق.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

وعلى الجهة الأخرى نعمت بعض الدول العربية بالمغرب العربي مثل المملكة المغربية بالاستقرار نتيجة لتطوير العقد الاجتماعي والعمل على خلق إطار مؤسساتي لممارسة الديمقراطية النيابية من خلال الانتخابات والديمقراطية غير المباشرة عبر الاستفتاءات العامة إضافة الى تحديث الدستور واجراء دورات انتخابية منظمة ونزيهة.

الاستنتاجات

سادت أنواع من الشعبوية في الوطن العربي كالشعبوية الثورية والتي يمكن أنْ يكون بطلها شخصية كاريزماتيه والشعبويَّة الإثنيَّة والدينيَّة وبتعبير أدق الطائفيَّة أو المذهبيَّة واعتمدت هذه الشعبوية على عنصرين أساسيين الأول وهو تقديم وعود من جانب الحُكام بالتوزيع العادل للثروة وزيادة نصيب الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، إضافة إلى اتباع خطط تنموية تعمل على تحسين مستوى المعيشة وتطوير التعليم وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل، أمّا العنصر الثاني: فتمثل في التزام الأفراد بالخضوع للنخب الحاكمة وعدم المطالبة ببعض الحقوق والحريات العامة، التي من أهمها حرية التعبير عن الرأي والحق في الرقابة على الحُكام عبر قنوات قانونية، والتنازل عن الحق في التداول السلمي للسلطة والتخلي عن الانتخابات النزيهة. كما أفرز العقد الاجتماعي الشعبوي في كثير من الجمهوريات العربية أنظمة سلطوية تمتع بها الحكام بصلاحيات مطلقة، وعطّلوا آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة للمؤسسات التنفيذية والمؤسسات التّشريعيّة وهيمنوا على التنظيمات والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والأحزاب السياسية، ورفدوا المؤسسات الأمنية بميزانيات كبيرة ليتوفر لهم القدرة على ضبط المجتمع وتتبع المواطنين ونشاطاتهم وخاصه المعارضة وعملوا على تثبيت حُكم النظم السلطوية في الجمهوريات العربية فأصبح الزعماء وكأنهم رؤساء مدى الحياة. ومع نهاية ثمانينيات القرن العشرين بدأت فاعلية العقد الاجتماعي الشعبوي في تنظيم العلاقة بين الحكام والمواطنين في

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الجمهوريات العربية تنخفض، وأيقنت الشعوب بعدم التزام القادة بوعودهم التي قطعوها مثل: التوزيع العادل للثروة وزيادة نصيب الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من الموارد العامة وبدأت الثورات في الدول العربية وسقطت الشعبوية في كثير من الدول العربية وتعززت في دول أخرى.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

المراجع باللغة العربية

- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة: مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ٢٠٠٧.
- جمال صليبا، تاريخ الفلسفة العربية، الدار الإفريقية العربية، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العلمي، ١٩٨٩، بيروت.
- حسن هنداوي، التاريخ والدّولة ما بين ابن خلدون وهيغل، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦.
- حمد المناوي، جمهورية أفلاطون: الدّولة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة، حلب، دار الكتاب العربي، ٢٠١٠.
- رضوان السيد، الشرعية الدستورية والعقد الاجتماعي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، مج ١٠، ع ١٠٣، ١٩٨٧.
- رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون العدد ٣٧، مجلة العلوم السياسية.
- سامي شهيد مشكور، أصل الدّولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي: هوبز، ولوك وجان جاك روسو وأثرها في الفكر المعاصر، جامعة الكوفة: كلية الآداب، مجلد ٥، عدد ١٢، ٢٠١٢.
- صباح كريم رياح الفتلاوى، نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي: دراسة مقارنة، جامعة الكوفة- مركز دراسات الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة عدد ١٠، ٢٠١١.
- علي سعد الله، الدّولة في الفكر الخلدوني، عمان، دار مجدلاني، ٢٠٠٣.
- فارس النداف، مفهوم الدّولة عند أرسطو، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٣٧، العدد ٦، ٢٠١٥.
- ميلود عامر حاج، بناء الدّولة وانعكاساته على واقع الدّولة القُطرية العربية، دراسات (١٩٥): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

المواقع الالكترونية

- غازي دحمان، قراءة في كتاب العلاقات الدولية - البعد الديني والحضاري: محاولة تعريف رؤية الإسلام للعلاقات الدولية، ٢٠١٧، أنظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/٣BySXF٦
- عزمي بشاره، يوتيوب، ٢٠٢١/٠٣/٢١، مؤتمر العلوم الاجتماعية الإنسانية: الدورة الثامنة، محاضرة حول الدولة والأمة ونظام الحكم، ملف فيديو، أنظر الرابط الإلكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=_jyeW-V٠gds
- فيصل المرعشي، الموسوعة السياسية، مفهوم الدّولة - The Concept of State، ٢٠١٨، أنظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/٣apThtW
- عمر حمزاوي، في تفسير احتجاجات العرب: بحث الحكام والمواطنين عن عقد اجتماعي جديد، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٩، أنظر الموقع الإلكتروني: https://carnegie-mec.org/٢٠١٩/١٢/١٧/٨٠٦١٥-ar-pub
- أحمد رجب، خابت آمالهم ولم يصبحوا رؤساء، العربية، ٢٠١٢، أنظر الموقع الإلكتروني: https://p.dw.com/p/١٤Ozr

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

المراجع باللغة الإنجليزية

- Al-Jumah, K. M. (٢٠٠٢). Arab State Contract Disputes: Lessons from the Past. Arab Law Quarterly, ٣)١٧): http://www.jstor.org/stable/٣٣٨٢٠٢٣
- Dibb, Paul. "The Russian Threat to International Order." Why Russia Is a Threat to the International Order. Australian Strategic Policy Institute, ٢٠١٦. http://www.jstor.org/stable/resrep٠٤٢٢٩,٦.
- Gandesha, Samir. "Understanding Right and Left Populism." In Critical Theory and Authoritarian Populism, edited by Jeremiah Morelock, ٩. University of Westminster Press, ٢٠١٨. https://doi.org/١٠,٢٣٠٧/j.ctv٩hvtcf.٧.
- Larousse, dictionnaire Français, see website: https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/٪C ٪٣A٩tat/٣١٣١٦
- Loewe, Markus / Bernhard Trautner / Tina Zintl, The Social Contract: An Analytical Tool for Countries in the Middle East and North Africa (MENA) and Beyond, German Development Institute, ٢٠١٩.
- Mounk, Yascha. "After Trump, Is American Democracy Doomed by Populism?" Council on Foreign Relations, ٢٠٢١. http://www.jstor.org/stable/resrep٣١١٤٤.
- Renan, E. (١٨٨٢). What is a Nation? In H. B. Nisbet (Ed. & Trans.), Nation and nationalism (pp. ٢٢-٨). University of Chicago Press.
- Rubinstein, William D., and Patrick von Maravic. "Max Weber, Bureaucracy, and Corruption." In The Good Cause: Theoretical Perspectives on Corruption, edited by Gjalt de Graaf, Patrick von Maravić, and Pieter Wagenaar, Ist ed., ٣٥–٢١. Verlag

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

Barbara Budrich, ٢٠١٠. http://www.jstor.org/stable/j.ctvbjVk0p.٦.

- Social Contract Theory, Ethics Unwrapped - McCombs School of Business – The University of Texas at Austin, ٢٠٢٢. https://ethicsunwrapped.utexas.edu/glossary/social-contract-theory
- The 'Arab Spring': Five years on: Protesters took to the streets across the Arab world in ٢٠١١, pushing their leaders to end decades of oppression, Amnesty international,٢٠١٦. https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/٢٠١/٢٠١٦/arab-spring-five-years-on
- WordSense English dictionary: Synonyms, word origin & meanings, ٢٠٢٢, see: https://www.wordsense.eu/

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

Islamic University of Minnesota

المركز الرئيسي IUM